مقابلة

جورج شاهين

على عتبة التمديد لـ"اليونيفيل" في توقيته جريصاتي: حاصل لكن مضمونه سيكون مشدداً

سيبقى النقاش حول ملف التمديد لقوات اليونيفيل قائما حتى نهاية آب الجاري، سنة جديدة تمتد الى 31 آب 2026. فقد وجهت وزارة الخارجية والمغتربين في 27 حزيران الماضي، عبر بعثة لبنان الدائمة لدى الامم المتحدة في نيويورك، رسالة الى امينها العام انطونيو غوتيريش تطلب بموجبها تجديد ولاية قوات اليونيفيل لمدة عام

الى ان تعبر المهلة الفاصلة عن القرار الجديد وما تشهده من آراء وسيناريوهات، التقت "الامن العام" وزير العدل السابق سليم جريصاتي الذي واكب مراحل التمديد لسنوات عدة من موقعه الوزاري والاستشاري في القصر الجمهوري.

■ نحن على عتبة التمديد لليونيفيل لعام جديد، ما الذي سيتغير في توقيته وشكله ومضمونه؟

□ من الاهمية بمكان الاشارة الى ان قوة الامم المتحدة الموقتة في لبنان (اليونيفيل) انما انشئت بقرار مجلس الامن رقم 2006/1701 المتخذ تحت الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة، وليس الفصل السابع الزاجر كما يعتقد البعض. ان التمديد لقوة السلام هذه يحصل سنة فسنة، ومن المنتظر ان يحصل هذا العام في نهاية آب. الا ان الذي تغير هذه السنة في التوقيت والشكل والمضمون انما هو ذو تأثير كبير، في المبدأ، على ولاية هذه القوة وقواعد عملها، ان لم نقل على استمراريتها، ومرده حرب الالهاء والاسناد التي خاضها حزب الله ضد اسرائيل دعما لغزة. الا اننا نستدرك فورا ونقول ان الخروقات والانتهاكات الاسرائيلية بالآلاف للقرار المذكور ومندرجاته، برا بحرا وجوا، وامتناع اسرائيل اصلا حتى عن التدرج من جهتها في تطبيقه، انما هي عوامل قد اوهنت القرار المذكور وجعلت من قوة حفظ السلام الدولية موثقة للخروقات، وفي افضل الاحوال، قوة مؤازرة للجيش اللبناني عند الاقتضاء. يبقى ان المتغير لم يقتصر على لبنان فقط بل هو اقليمي ايضا، على ما حصل ويحصل في سوريا وفي اليمن، حيث ان احداث سوريا دراماتيكية بكل المفاهيم والمعايير، بدءا من الانقضاض على النظام السابق برفة عين، واستبداله بنظام مختلف جذريا عنه ولا يزال يتلمس طريقه في سوريا نفسها المتشرذمة والمتشابكة، مما مهد لإسرائيل ضرب مكامن قوتها، وحيث ان الحوثيين في اليمن واسرائيل لا يزالان يتبادلان الاعتداءات الحربية، فضلا عن القصف الاميركي لمرافق حيوية في اليمن تبعا لهجمات الحوثيين التي تستهدف الخطوط البحرية. تبقى الخاتمة، وقد تكون البداية، اي الجمهورية الاسلامية الايرانية والحرب التي فرضتها عليها دولة الكيان، وقد حسمتها الولايات المتحدة عسكريا باستهدافها المنشآت النووية واسكات النيران المتبادلة، وهي متغيرات أكثر تأثيرا على الاوضاع الراهنة من سواها. فهل يصمد قرار دولي شاخ مع الزمن امام هذه المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية؟ تلك هي المسألة، ويبقى الحل في ان تكون الحروب هذه من عوامل السلام الآتي.

■ تتعدد السيناريوهات الخاصة بالتمديد السنوي، ولم يلجأ لبنان سوى الى الاجراءات التقليدية، اليس هناك آلية اخرى ام انها الزامية طالما ان القرار 1701 لم يصدر تحت الفصل السابع؟

□ ان آلية التجديد وفقا للقرار 2006/1701، وعلى ما درجت الممارسة، هي ذاتها، وتأتي دوما بعد الاحاطة التي يرسلها المنسق الخاص لأنشطة الامم المتحدة في لبنان، راهنا السيدة (Plasschaert) وطلب الحكومة اللبنانية، بواسطة وزير الخارجية والمغتربين، من الامين العام تجديد ولاية هذه القوة بقرار يصدر عن مجلس الامن، ولا شأن للفصل السادس او الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة بآلية التجديد هذه.

■ اعتاد اللبنانيون على التمديد التلقائي لليونيفيل منذ العام 2006 ولم تكن موضوع اهتمام كبير ولم تحدث ردود فعل استثنائية سوى في السنوات الاخيرة، ما الذي تغير؟

□ أشرنا الى المتغيرات اعلاه، ونضيف ان اليأس والقلق قد بلغا مستويات مرتفعة في انفس اللبنانيين المضطربة، خاصة من تعرض منهم لهجمات اسرائيلية قاتلة ومدمرة ومناهضة لأبسط مبادئ القانون الدولي الانساني وقواعد الحرب، حيث ارتكبت اسرائيل مجازر ضد الانسانية وجرائم حرب موصوفة، ولا تزال تدمر وتقتل لحينه، وان بصورة منحسرة واكثر انتقائية واستهدافا. يكفي ذلك لكي نقول ان اللبنانيين لا يزالون على صفيح ساخن ولم يستكينوا بعد الى حاضرهم وغدهم، مما يرتد سلبا على الثقة باستحقاقات الانقاذ والمشاريع، من دون ان ينفي ذلك ان ثمة جرعة امل كبرى رافقت انتخاب الرئيس جوزف عون رئيسا للجمهورية والوعود التي اطلقت في خطاب القسم، وهو يسعى اليها جاهدا وموائما بين المصلحة اللبنانية العليا والسلم الاهلي وضرورات الاصلاح المالي والاقتصادي. هكذا ايضا اتى البيان الوزاري على ذكر هذه المسلمات والضرورات، وحبذا لو كانت السقوف أكثر واقعية، فتتحقق الآمال ولا تغدو احلاما سرابية. خبرنا، في عهد رئاسي سالف، تحديات الامن والاستقرار والاصلاح والقضاء على شبكة الفساد

وزير العدل السابق سليم جريصاتي.

المؤسسة، ولم يطل بنا الانتظار حتى خيضت حرب الوجود وتعطيل ممنهج على العهد الذي ورث واورث.

■ لاحظ كثر ان القرار 1701 لم يكن محترما، فالخروقات الاسرائيلية استمرت بالآلاف، وظهر ان الجنوب مليء بمخازن الاسلحة والمسلحين، ولم يشر اليها احد قبل حرب الالهاء والاسناد، فهل كان الامر مقصودا؟

□ صحيح ان الخروقات كثيرة على ما اشرنا ولا تقتصر على اسرائيل، اذ ان الحقيقة المطلقة والموضوعية تقضيان بأن نعترف أن حزب الله كان منتشرا، عديدا وعدة وعتادا ومنشآت، في المنطقة التي كان يفترض ان تكون منزوعة السلاح وخالية من المسلحين، وان ثمة لوما قد وجه من اكثر من طرف، عدو او مغرض او حيادي، الى قوة الامم المتحدة والجيش اللبناني في هذا الصدد. في حين ان المراعاة تلك، لم تكن اهمالا بقدر ما كانت ردة فعل على انتهاكات اسرائيل المستمرة وتهديداتها المتكررة ضد لبنان، مما جعل وطن الارز يتحصن بروافد قوته كلها من دون تفريط، وعلى امل، قد اصبح سرابا مع الوقت، بأن

> **آن الاوان لنلتزم كلبنانيين قواعد سلام داخلي مستدام لكي نتصدى معا للتحديات الخارجية**

يحصل حوار داخلي مسؤول توضع بنتيجته اسس استراتيجية اختلفنا حتى على تسميتها بين ان تكون دفاعية او من قبيل الامن القومي. حان الوقت لنخرج من كل هذا الغموض غير البناء لا بل الفتاك، ونلتزم سوية، بعدما اريقت الدماء البريئة وهدمت البلدات والاحياء والمنازل والمحال ودخلنا جميعا في اتون النار، بقواعد سلام داخلي مستدام كي نتصدى معا للتحديات الخارجية، جنوبا وشرقا وشمالا، وهي وجودية ومصيرية. يعني ذلك، ان التفاهمات التي وضعت آلية عملية لتنفيذ القرار 2006/1701 لوقف الاعتداءات الاسرائيلية والتي اعتبرتها الحكومة اللبنانية في 27 تشرين الثاني 2024 جزءا لا يتجزأ من القرار 2006/1701، انما يجب ان تسود لكي نحمي وطننا وشعبنا من اطماع القتل وحروب الابادة والتدمير والتهجير والتقسيم وهي مخاطر وجودية وواقعية.

■ اين هي مسؤولية اليونيفيل لجهة مهمتها لتطبيق القرار منذ صدوره قبل 19 عاما، وما هي اهمية التقارير الاممية النصف سنوية وتوصياتها؟

□ اشرنا الى مسؤولية اليونيفيل والاعتبارات التي قضت بها قاعدة المؤازرة من دون اي تجاوز، حتى ان حصل، جوبهت هذه القوة الدولية من اهالي البلدات والقرى من الموانع والحجارة، في حين ان ثمة اتجاها نهض، ولو بشكل ملتبس في معرض التمديد ما قبل الاخير لولايتها، لجهة عدم اختصار مهمتها على المؤازرة. هذا مع العلم ان هذه القوة قد تعرضت ايضا، وبصورة مباشرة وخطيرة وغير مسبوقة، لاعتداءات اسرائيلية على عديدها وآلياتها ومقارها.

■ ما الذي تغير في مهمة اليونيفيل منذ ان كلفها تفاهم 27 تشرين الثاني 2024 بدور اكبر بالتعاون مع الجيش، وهل تعتقد انهما نجحا في مهمتهما بعد 8 اشهر على التكليف؟

□ ان الذي تغير او سوف يتغير، فهو ان ما كان مجرد اتجاه او رغبة عامي 2022 و2023 بأن يتم توسيع ولاية اليونيفيل في منطقة عملها بانتقالها، في معرض مهامها، من دون سابق اعلام او تنسيق مع الجيش اللبناني، ولا حتى مؤازرة منه، منعا للخروقات والانتهاكات، انما سوف يصبح واقعا ملموسا بقوة قرار التمديد الدولي المنتظر. من المجدي الاشارة، في هذا السياق، الى ان القرار 2006/1701 يخرج عن مبدأ انتشار اي قوى سلام دولية لوقف الاعمال الحربية، ذلك ان هذا الانتشار يجب ان يحصل عملانيا على طرفي حدود الدول المعنية بالحروب، على ما حصل بين الكوريتين وعلى حدود العراق والكويت، اضف الى ذلك ان حيادية قوة الامم المتحدة قد شككت بها اسرائيل اكثر ◄

من مرة، مما ادى لاحقا الى استهدافها بالمباشر على ما اشرنا، الامر الذي يناهض ايضا بصورة فاضحة القرار 2006/1701. هذا فضلا عن التشكيك بحيادية الامين العام نفسه في معرض مواقفه من حربي غزة ولبنان. يبقى ان بعض الدول، ومنها حامل القلم في الامم المتحدة عن لبنان، اي فرنسا، قد حذرت من مغبة تقلص فاعلية اليونيفيل والمحتل، كما الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد الاوروبي، الى امكان خفض مساهمات الدول الممولة او المشاركة في هذه القوة. ان خطر تآكل واضمحلال الدعم الدولي في هذا المجال هو خطر حقيقي، وان كنا نشك راهنا بأن الامور سوف تترك على مغاربها، ذلك ان الهدنة اولا، وصولا الى السلام ثانيا في هذه المنطقة من العالم، هما من الاهداف المعلنة للدول صاحبة القرار المؤثر فيها، في مقدمتها الولايات المتحدة وفرنسا، كما سائر الدول التي تتمتع بحق النقض في مجلس الامن. ان التمديد حاصل لا محالة، لكنه سيكون مضمونه مشددا، على ما نعتقد.

■ هل ستنجح اسرائيل في تحقيق مطلبها بتغيير قواعد الاشتباك؟ وهل سينعكس خفض تمويل الولايات المتحدة للمنظمة الاممية على موازنتها؟

خطر تآكل واضمحلال الدعم الدولي لليونيفيل هو خطر حقيقي

□ أشرنا الى التمويل، وهو لن يتحقق ما نادت به اسرائيل لجهة انسحاب القوة الدولية وانهاء مهامها، وهو امر محال، وقد اتى من قبيل الترهيب والتهديد.

■ تعددت مؤخرا اعاقة الاهالي لدوريات اليونيفيل اذا لم يواكبها الجيش فما هي انعكاسات هذا الامر، رغم ان هذه المواكبة لم تعد شرطا منذ تمديد ولايتها في 30 آب 2022؟

□ صحيح ان المواكبة لم تعد شرطا اساسيا منذ تمديد 30 آب 2022، لذلك على الاهالي في البلدات والقرى كبت غيظهم على قدر المستطاع، وقد عانوا ما عانوا من قتل وتهجير وتدمير، لأن اسرائيل سوف تستغل اي حادثة للنيل من مهمات هذه القوة او زعزعة الثقة بها، في حين انه يؤمل منها ويعول عليها الكثير في المستقبل القريب، لا سيما لجهة معالجة نقاط الخلاف الـ 13 على الخط الازرق، وهو خط انسحاب عسكري وليس قطعا من قبيل الحدود الآمنة التي تنادي بها اسرائيل، ومن ثم تثبيت حدودنا البرية الجنوبية المرسمة والمعترف بها دوليا. ان ما قام به الجيش اللبناني، هذا الجيش البطل والمسؤول والمدرك مصلحة لبنان العليا، هو عمل جبار، لا سيما في القطاع الشرقي حيث مركز الثقل العملاني بمنظور التفاهمات الاخيرة، وعليه ان يكمل المهمة بتأن وتصميم معا، لأنه حقا هو الحل في نهاية المطاف وتوسلا لكل غاية سامية.

■ هل سيدفع التمديد لليونيفيل هذا العام الى اي خطوة للانتقال من مرحلة وقف العمليات العدائية الى وقف للنار، ام ان الامرين منفصلان؟

□ ان المنطقة في مخاض، وعلى ما اتى في الاناجيل، انك تلدين بالآلام، وقد بلغ منا الالم مبلغا كبيرا، وان وقف العمليات العدائية الاسرائيلية هو مدخل كل حل، سواء كان حلا متدرجا، اي ما يسمى بالخطوة خطوة، او الخطوة مقابل الخطوة، او حلا شاملا. ان زيارة الموفد الرئاسي الاميركي الى لبنان وسوريا توماس براك الاخيرة قد حملت بعض الامل، وعلى لبنان المراكمة وليس المراهنة.